البيان المشترك المصرى ـ الفرنسى

١٥ ديسمبر ١٩٧٥

بناء على دعوة من الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية والسيدة قرينته ، قام الرئيس فاليرى جيسكار ديستان رئيس جمهورية فرنسا والسيدة قرينته بزيارة رسمية لمصر فى الفترة من ١٠ الى ١٥ ديسمبر ١٩٧٥ .

وقد صحب الرئيس الفرنسى مسيو جان سوفانيارج وزير الخارجية ومسيو ميشيل دورنانو وزير الصناعة والبحوث ومسيو نوربير سيجار وزير التجارة الخارجية .

وتمت خلال الزيارة عدة لقاءات بين الرئيسين فى جو من الثقة والصداقة .

وقد اتيح للرئيس الفرنسى ان يلمس بصورة مباشرة ـ سواء فى القاهرة او اثناء تنقلاته فى صعيد مصر وفى منطقة القناة ـ حقائق الحياة فى مصر وتقدير حيويتها كبلد غنى بأمل المستقبل .

كما تعرف الرئيس الفرنسى فى كل مكان زاره على مدى الجهد الذى تبذله كل من الحكومة والشعب المصرى بقيادة الرئيس محمد انور السادات لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، وتزويد البلاد باقتصاد عصرى كفيل باشباع تطلعاتها نحو الرفاهية .

وقد احاط الشعب المصرى رئيس الدولة الفرنسى باستقبال بالغ الحرارة يعكس الكرم التقليدى للشعب المصرى وحرصه على اظهار تمسكه بالصداقة الفرنسية المصرية .

وقد عقد الرئيسان عدة جلسات للمباحثات اشترك فيها :

مسيو جان سوفانيارج وزير الخارجية ، مسيو ميشيل دور نانو وزير الصناعة والبحث ، ومسيو نوربير سيجار وزير التجارة الخارجية ، ومسيو كلود بيير بوسوليت سكرتير عام رئاسة الجمهورية ومسيو جيوفيروى دى كورسيل سفير فرنسا والسكرتير العام لوزارة الخارجية ، ومسيو برونودى لوس السفير الفرنسى فى القاهرة .

حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية وممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء ، واسماعيل فهمى وزير الخارجية ، والفريق أول محمد عبد الغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية ، والمهندس احمد سلطان وزير الكهرباء ، والمهندس عثمان احمد عثمان وزير الاسكان والتعمير وزكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة ، والمهندس عيسى شاهين وزير الصناعة ، والدكتور عبد المعبود الجبيلى وزير البحث العلمى والطاقة الذرية ، والدكتور محمد زكى شافعى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، وحسن كامل رئيس الديوان ، والسفير جمال منصور وكيل وزارة الخارجية والسفير كمال زكى مدير إدارة أوربا الغربية بوزارة الخارجية والسفير نجيب قدرى سفير مصر فى باريس .

وقد أكدت هذه المباحثات مدى اهمية تلك الزيارة الرسمية التى اتاحت تركيز الاضواء على العلاقات الحميمة بين البلدين ورغبتهما المشتركة فى زيادة توثيق التعاون بينهما .

١ ـ وقد اولى الرئيسان فى مباحثاتهما اهمية خاصة لبحث الموقف السياسى الدولى ولاحظا التوافق بين وجهات نظرهما بالنسبة لمعظم المشاكل .

وقد كان النزاع فى الشرق الأوسط موضع اهتمام خاص ، وقد اتفق الرئيسان على ضرورة سرعة التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع وترتكز على جلاء اسرائيل عن جميع الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧ وعلى حق جميع دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة وعلى حق الشعب الفلسطينى فى أن يكون له وطن مستقل .

كما يجب ان تحاط هذه التسوية بضمانات دولية مناسبة ستكون فرنسا مستعدة للمشاركة فيها .

وابرز الطرفان اهمية اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية وعبر الرئيس السادات عن شكره لفرنسا على مساهمتها فى اعمال تطهير القناة وابدى ارتياحه لمشاركتها فى مشروعات التنمية والتعمير فى المنطقة .

وقد اعرب الرئيسان عن قلقهما لتطورات الأزمة اللبنانية التى تؤثر على بلد صديق ، وعبرا عن اهتمامهما بالحافظة على وحدة وتماسك كيان لبنان وعلى الاستقرار فى المنطقة .

وفى هذا الصدد عبر الرئيس السادات عن تقديره لمبادرة الحكومة الفرنسية التى أوفدت كوف دى مورفيل فى مهمة إلى هذا البلد .

ابدى الجانبان ارتياحهما للتقدم الذى احرزه الحوار العربى الأوربى وعبرا عن رغبتهما فى التطوير الفعلى والسريع لهذا الحوار فى جميع المجالات ، وفى الواقع فانهما يريان فيه إطارا لتعزيز روابط التعاون بين اوربا الغربية والعالم العربى وإنه عامل للاستقرار السياسى والتقدم الاقتصادى .

٢ ـ وقد تناول الرئيسان بالبحث المسائل الاقتصادية التى تهم الجانبين .

وتبادلا وجهات النظر حول موضوع مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى ثم عرض الرئيس الفرنسى الاستعدادات التى تمت لعقد هذا المؤتمر الذى سيعقد فى باريس يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ ، وقد اشار الرئيس المصرى إلى الآمال التى تعلقها مصر على هذا المؤتمر بين الدول الصناعية والدول النامية والذى يعقد بناء على مبادرة فرنسية ، وقد ابدى رئيسا الدولتين ارتياحهما لانضمام مصر للمؤتمر وفقا لما قررته الدول النامية مؤخرا .

وينويان المساهمة فى روح الحوار اللازمة لايجاد الحلول للمشاكل التى سينظرها هذا المؤتمر ، ويأملان من أجل صالح المجتمع الدولى ان يتحلى جميع المشتركين بالروح نفسها .

ولقد عبر الرئيسان عن ارتياحهما للتقدم فى العلاقات الثنائية الفرنسية المصرية ، وإن اطراد التعاون الاقتصادى بين البلدين إنما ينبع من الصداقة التقليدية والعلاقات التى تقرب بينهما بصورة طبيعية ويستند كذلك إلى الارادة السياسية للرئيسين فى مد هذا التعاون بدفعة جديدة .

وقد برز هذا التعاون عام ١٩٧٥ من خلال الزيارات التى قام بها لمصر كل من وزير التجارة الخارجية ووزير التجهيزات والعمل الفرنسيين وكذلك الزيارات التى قام بها الوزراء المصريون للمواصلات والاسكان والكهرباء . بالاضافة إلى الاتصالات العديدة التى تمت بين الحكومتين والمؤسسات فى كلا البلدين .

ولذلك فان الاتفاقات الهامة التى عقدت أخيرا ـ والتى فى طريقها للاعداد ـ تعبر أيضا عن هذه الرغبة المتبادلة فى التقارب .

ومن المنتظر أن يتم فى القريب العاجل انجاز البرنامج الملحق للبروتوكول المالى لشهر نوفمبر ١٩٧٤ عن طريق توقيع العقود لمصنع صب الالمونيوم وخطوط المواصلات السلكية واللاسلكية بين بور سعيد والسويس كما سبق أن أكدها الطرفان .

وأن البروتوكول المالى الذى تم توقيعه فى نوفمبر ١٩٧٥ سوف يسمح للمؤسسات الفرنسية أن تشارك فى انجاز المشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية فى مصر ولا سيما فى مجالات الطاقة وفى المواصلات السلكية واللاسلكية .

من شأنها أن يكونا أداة فعالة من أجل تنمية وتطوير هذه العلاقات . وقد لاحظ الرئيسان باهتمام ـ النتائج الأولى لهذا التعاون ولاسيما لاختيار مصر لطريقة « سيكام » للتليفزيون الملون ـ وتوقيع الاتفاقات الخاصة بتوسيع محطة كهرباء أبى قير والدراسة الخاصة بتطوير قناة السويس ـ بالاضافة إلى قرار إسناد إنشاء مصنع الياف البوليستر إلى المؤسسات الفرنسية .

وقد استعرض الرئيسان المشروعات المصرية التى يمكن أن تشارك فيها المؤسسات الفرنسية وقد لاحظا أن بعض هذه القطاعات يجب ان يكون لها الاولوية فى التعاون بين البلدين مثل :

المواصلات السلكية واللاسلكية وصناعة الزجاج والصلب والصناعات البتروكيمائية وتقييم مصادر الثروة المعدنية وتعمير منطقة قناة السويس وكذلك التنمية الزراعية والصناعات الغذائية القائمة على الزراعة بما فى ذلك تكرير وصناعة السكر .

وفى قطاع المواصلات فقد تمت دراسة المشروعات الخاصة بمعدات السكك الحديدية وصناعة السيارات وإصلاح الموانى والتجهيزات البحرية وكذلك تجديد الأسطول الجوى .

وفى مجال الطاقة فان التعاون الذى أدى فعلا لانشاء المعهد المصرى للبترول ـ ينبغى أن يمتد فى المستقبل لكى يشمل أساليب إزالة الملوحة من مياه البحر وإنتاج الطاقة النووية وكذلك دراسة مصادر الطاقة البديلة وبالأخص الطاقة الشمسية .

وقد اعرب الرئيس السادات عن رغبته فى تطوير صناعة الأسلحة الدفاعية فى مصر بالتعاون مع بعض الدول العربية الأخرى ، كما عبر عن أمله فى ان تسهم بخبرتها الفنية والتكنولوجية فى هذا الانجاز .

وقد استجاب الرئيس جيسكار ديستان لهذه الرغبة .

واتفق الطرفان على تشجيع المؤسسات الفرنسية للاستفادة الكاملة من التسهيلات الممنوحة وفقا لاتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمارات وعلى الاتصال ـ كلما امكن ـ من أجل انشاء مؤسسات مشتركة خدمة للمصالح المصرية .

كما أكد على اهمية الاسراع فى إنجاز بعض المشروعات الكبرى بالمشاركة مع بعض الدول الأخرى التى تسهم فيها ماليا إلى جانب الاسهام الفرنسى المصرى .

وبهذه الوسيلة يمكن انجاز مشروعات ذات حجم كبير مثل مشروع مترو القاهرة التى توليه الحكومة المصرية أولوية كبرى .

وفى هذا الصدد اعرب الرئيس الفرنسى عن قبوله مبدأ إسهام فرنسا ماليا من أجل إنجاز المرحلة الأولى من هذا المشروع .

إن ما امكن التوصل إليه من إتفاق حول بعض الممتلكات الفرنسية فى مصر يعتبر خطوة هامة فى سبيل تسوية مرضية لهذه المسألة .

ولقد استعرض الرئيسان العلاقات بين المجموعة الاقتصادية الأوربية ومصر واتفقا على أنه من المهم لتدعيم الروابط التى تجمع بين البلدين الوصول الى اتفاقية موسعة ومرضية بين مصر والمجموعة .

٣ ـ اتصالا بالروابط التقليدية بين مصر وفرنسا فى مجالات التعاون الثقافى والعلمى والفنى لاحظ الرئيسان بارتياح التقدم الذى تم إحرازه خلال السنوات الأخيرة .

ورحب الرئيسان بالآفاق الجديدة التى بدأت بأعمال اللجنة الثقافية المشتركة المصرية الفرنسية التى عقدت فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٧٤ ، وبتعميق العلاقات الثقافية والعلمية والفنية والتى تحققت بالفعل كنتيجة لعمل تلك اللجنة . وقد بذل مجهود خاص فى مجالات التعليم المتبادل للغتين الفرنسية والعربية وفى التدريب الادارى والفنى . وقد تمثلت ترجمة هذا المجهود بالزيادة المحسوسة المنفذة فى البرامج والافراد القائمين عليها .

وقد أكد الجانبان من جديد الأهمية التى يعلقانها على مشروع إنشاء المعهد العربى الاسلامى فى فرنسا . كما أنه من المنتظر إتخاذ خطوات أخرى فى مجالات الزراعة الهيدروليكية واستصلاح الأراضى ونظم الرى الجديدة .

إن معرض رمسيس الثانى الذى سيقام فى باريس فى مايو القادم بفضل مساهمة المتاحف المصرية يعكس تطور العلاقات ويشكل حدثا ثقافيا سيكون له صدى دولى كبير .

وقد وقع الرئيسان اعلان صداقة وتعاون بين البلدين .

وعبر رئيس الجمهورية الفرنسية للرئيس محمد أنور السادات عن شكره للاستقبال الحار الذى لقيه والوفد الفرنسى .